

بسبب تداعيات حرب الكيان الصهيوني

«إس أند بي غلوبال»: 3 سيناريوهات محتملة تهدد الاقتصاد «السياحي» في المنطقة

لبنان ومصر والأردن الأكثر تضررا بسبب قربهم الجغرافي واحتمالية اتساع الصراع عبر الحدود

استمرار المانحين متعددي الأطراف والثلاثين في دعم مصر والأردن، ومع تصاعد المخاطر الأمنية على نطاق واسع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن يؤدي إلى تقييد تدفق السياح، وعلى وجه الخصوص، تمتلك تركيا والإمارات العربية المتحدة قطاعات سياحية كبيرة ومتنوعة يمكن أن تتأثر إلى حد ما بسبب إلغاء حجوزات الفنادق والفعاليات، وتوقع الوكالة ألا يكون الانخفاض كبيرا لعدة أسباب، فالتأثير على تركيا سيكون على الأرجح ضئيلا لأنها أبعد جغرافيا عن الصراع من الدول الأخرى، كما أن الإمارات ستكون محمية من التأثير إلى حد ما لأن تدفقات السياح تجاوزت بالفعل مستويات ما قبل الجائحة. وذكرت "إس أند بي": "نرى بعض السياح يحولون وجهة سفرهم إلى هذين البلدين من دول أخرى في المنطقة، ففي دول الخليج الأخرى، يأتي معظم السياح من داخل منطقة الخليج، حيث إن جزءا كبيرا من السياح القادمين إلى المملكة العربية السعودية والعراق يكون لأغراض دينية وهو أقل عرضة للإلغاء".

يوفر هذا القطاع فرص عمل مباشرة لما يقرب من 10% من السكان. ومنذ بدء الحرب بين إسرائيل وحماس، أبلغت العديد من وكالات السياحة في مصر عن إلغاء نحو نصف الحجوزات لشهر نوفمبر وديسمبر، خاصة من المسافرين الأوروبيين. وأوقفت شركات طيران مثل لوفتهانزا ويورو وينجز والخطوط الجوية السويسرية رحلاتها إلى لبنان في منتصف أكتوبر الحالي، وتعتقد أن اتجاهات مماثلة يمكن أن تظهر في قطاع السياحة في الأردن، علما بأن لبنان هو الأكثر اعتمادا على قطاع السياحة بين الدول الأربع؛ إذ يمثل 26% من إيرادات الحساب الجاري. وتشير البيانات إلى أنه إذا انخفضت عائدات السياحة بنسبة 10% إلى 30%، فإن الخسارة المباشرة في الناتج الاقتصادي يمكن أن تصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وبشأن مصر فخسارة إيرادات السياحة بنسبة تتراوح بين 10-30% يمكن أن تكلف البلاد ما بين 11-14% من احتياطات البنك الأجنبي إذا تدخل البنك المركزي المصري نحو 30% في لبنان و19% في الأردن، وفي مصر،



آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

كلا البلدين. وفي لبنان، ارتفع عدد السياح بنسبة 33% في الفترة من يناير إلى أغسطس. وطبقا للوكالة، ارتفعت إيرادات السياحة خلال النصف الأول من عام 2023 بأكثر من 50% في الأردن و30% في مصر، وكانت عند مستويات قياسية عالية على مدى 12 شهرا حتى 30 يونيو في

الحساب الجاري؛ مما للعالم ياكمله إلى 1.5%، متوقعا نموا بنسبة 0.5% لعام 2024. وبشأن البلدان فهي أكثر عرضة لتباطؤ السياحة؛ نظرا للمخاوف بشأن المخاطر الأمنية والاجتماعية في ظل زيادة نقاط الضعف الخارجية، ويساهم قطاع السياحة أيضا بنسبة 12-26% من إيرادات

خطورة من الاضطرابات اللوجستية وتوقف الأعمال، وانخفاض القوى العاملة، وتعليق إنتاج الغاز في حقل تمار وانخفاض الاستثمار. وترجع الوكالة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2023؛ مما يؤدي إلى انخفاض النمو

إلى لبنان خلال الصراع اللبناني الإسرائيلي عام 2006، الذي استمر على مدى 34 يوما، بنسبة 40% تقريبا في شهري يوليو، وأغسطس وبنسبة 6% في المتوسط للعام بأكمله مقارنة بعام 2005. كما تراجع عدد السياح، خلال "الربيع العربي" عام 2011، بنسبة 33% في مصر وبنسبة 20% في الأردن، وانخفض عدد السياح حول العالم، خلال جائحة كوفيد-19، بنسبة 70% في المتوسط في عام 2020.

إلى لبنان خلال الصراع اللبناني الإسرائيلي عام 2006، الذي استمر على مدى 34 يوما، بنسبة 40% تقريبا في شهري يوليو، وأغسطس وبنسبة 6% في المتوسط للعام بأكمله مقارنة بعام 2005. كما تراجع عدد السياح، خلال "الربيع العربي" عام 2011، بنسبة 33% في مصر وبنسبة 20% في الأردن، وانخفض عدد السياح حول العالم، خلال جائحة كوفيد-19، بنسبة 70% في المتوسط في عام 2020. وقالت وكالة إس أند بي غلوبال إنه بعيدا عن الخسائر الكارثية في الأزواج والأضرار الباهظة التي لحقت بالبنية التحتية، سيكون للحرب بين الكيان الصهيوني وفلسطين تداعيات على الاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأضعة 3 سيناريوهات مالية محتملة. السيناريوهات المحتملة وضعت الوكالة 3 سيناريوهات محتملة تتعلق بخسارة عائدات السياحة - بنسبة 10% و30% و70% - وأثر ذلك على الاقتصادات المصنفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موقمة بالدولار الأمريكي، وحصه الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة احتياطات النقد الأجنبي. ففي العام الماضي، ساهمت السياحة بنسبة 26% من إيرادات الحساب الجاري للبنان، وبلغت المساهمة في الأردن 21%، وفي مصر كان الرقم 12% و3% بدولة الاحتلال الإسرائيلي. وقسمت الوكالة النسب المئوية الثلاثة لخسارة السياحة في السيناريوهات لديها بناء على ملاحظات عدة، تراجع عدد السياح القادمين

بحضور وفود من 45 دولة إسلامية ومنظمة إقليمية ودولية

الإمارات تشارك في اجتماعات «SMIIC» لدعم ملف «البنية التحتية للجودة»



جانب من مشاركة الإمارات في الاجتماعات

تسهيل التجارة البينية بينها، وكذلك تسهيل آلية نفاذ منتجات هذه الدول إلى الأسواق الدولية. يذكر أنه تم انتخاب دولة الإمارات لعضوية مجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس (SMIIC) وكذلك مجلس إدارة التقييس (SMC)، ومجلس إدارة الاعتماد (MAC) للدورة 2022-2024. نظرا لما تتمتع به دولة الإمارات من ريادة نوعية في ملف البنية التحتية للجودة، حيث حققت دولة الإمارات المركز الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والـ 11 عالميا في مؤشر البنية التحتية للجودة للتطور المستدام، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" والشبكة الدولية للبنية التحتية للجودة، مقدمة على دول مثل، البرتغال، سنغافورة، فنلندا، الدانمارك، وبلجيكا، بما يدعم جهود تطوير صناعات حيوية وذات أولوية، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الشراكات الإقليمية والدولية، وبالتالي تعزيز تنافسية المنتجات الإماراتية في الأسواق الإقليمية والدولية.

الثقة في منظومة البنية التحتية للجودة، وتحت مظلة مبادرة "اصنع في الإمارات"، وجهود الوزارة الداعمة لتهيئة بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين في الدولة. وأضاف أن منظومة البنية التحتية للجودة يتم تطويرها بشكل تكاملي بالتعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، إيماناً بقدرتها على لعب دور حيوي داعم لأداء قطاع الصناعة

وأكد عمر السويدي، حرص دولة الإمارات على المساهمة الداعمة في ركائز منظومة البنية التحتية للجودة، من الأعمال الدور الإماراتي في هذا الملف الإيجابي في هذا الملف ضمن رؤية استراتيجية شاملة للمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ودورها في تعزيز

شاركت دولة الإمارات في أعمال اجتماعات مجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) رقم 26، والجمعية العمومية للمعهد رقم 18، التي استضافتها مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، بمشاركة وفود من 45 دولة إسلامية ومنظمة دولية وإقليمية، بهدف دعم العمل التكاملي في مجال التقييس والبنية التحتية للجودة، بما يسهل التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويعزز نفاذ منتجات هذه الدول إلى الأسواق العالمية. ومثل دولة الإمارات في الاجتماع عمر السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، والدكتورة فرح الزرعوني، وكيل الوزارة المساعد لقطاع المواصفات والتشريعات في الوزارة، وذلك خلال الفترة من 30 أكتوبر حتى 1 نوفمبر الجاري، حيث تتمتع دولة الإمارات بعضوية مجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس (SMIIC) إضافة إلى عضوية كل من مجلس إدارة التقييس (SMC)، ومجلس إدارة مجلس الاعتماد (MAC) للدورة 2022-2024. البنية التحتية للجودة

للدستور على منصة تأجير الطيران التابعة لبنك « ستاندرد تشارترد »

«إم يو إف جي» تدعم توفير تسهيلات مصرفية بـ 2.1 مليار دولار لشركة «أفيليز»



مجموعة «إم يو إف جي»

قطاع الطيران في المملكة العربية السعودية. وتشرف مجموعة «إم يو إف جي» بدعم «أفيليز» في هذه الصفقة الناجحة والمتميزة والتي وضعت المملكة العربية السعودية بين أكبر المؤثرين في قطاع الطيران العالمي. ونحن نتطلع إلى مواصلة شراكتنا مع «أفيليز» وصدوق الاستثمارات العامة للمساعدة في مواصلة تطوير الصناعة العربية في المملكة العربية السعودية من خلال منصتنا العالمية الرائدة لقطاع الطيران. وقال إدوارد أوبرن، الرئيس التنفيذي لشركة «أفيليز»، هذا يوم مشهود ويشكل علامة فارقة مهمة لشركة «أفيليز». فمع استكمال عملية تمويل هذه الصفقة، جعلت مجموعة «إم يو إف جي» شريكا قويا لدعم «أفيليز» في هذه الصفقة الهامة. ساعدت المميزات الفريدة التي تمتلكها والمتمثلة بريادتنا في قطاع الطيران والحضور الإقليمي القوي في منطقة الشرق الأوسط وكفاءتنا وخبرتنا المميزة في قطاع تمويل عمليات الدمج والاستحواذ المعقدة في جعل مجموعة «إم يو إف جي» شريكا قويا لدعم «أفيليز» في هذه الصفقة الهامة. وقال إلياس القصير، رئيس الأعمال المصرفية العالمية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية العالمية لمجموعة «إم يو إف جي» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "تعد «أفيليز» أحد اللاعبين الرئيسيين الذين إنشاهم صندوق الاستثمارات العامة لدعم

أعلنت مجموعة «إم يو إف جي» أنها أتت بنجاح دعم توفير تسهيلات مصرفية تجسيرية بقيمة 2.1 مليار دولار أمريكي لشركة «أفيليز» (AviLease) للاستحواذ على منصة تأجير الطيران التابعة لبنك «ستاندرد تشارترد» (Standard Charterred)، وهي شركة رائدة عالميا ومن ضمن أكبر عشرة شركات في العالم في مجال تأجير الطائرات بحلول عام 2030. وقد دعمت مجموعة «إم يو إف جي» شركة «أفيليز» في أول عملية تمويل رائدة لصفقة استحواد، والتي اعتمدت على مجموعة من أربعة

تتيح لهم الفرصة للاستفادة من مميزات عديدة عند فتحهم الحساب بقيمة -/10 دينار كويتي فقط، والحصول على هدية نقدية بقيمة -/50 دينار كويتي عند تحويل المكافأة الاجتماعية إلى التجاري، بالإضافة إلى فرص لدخول السحوبات الشهرية للفوز بجوائز قيمة، إلى جانب الحصول على بطاقة مسبقة الدفع مجانية للسنة الأولى للعملاء الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاما، فضلا عن الاستفادة من الخصومات والعروض الترويجية على مدار العام، حيث سيحصل العملاء الجدد على فرصتين للدخول في السحب الشهري للفوز بجائزة نقدية بقيمة -/200 دينار كويتي.

«التجاري» يعلن الفائزين في سحب «حساب YOU»

أجرى البنك التجاري السحب على «حساب YOU» في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة منصور الظفيري. وقد قام البنك بنخبة السحوبات مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي:

1. ريم سليمان العتيبي 2. فرح علاوي العنزي 3. هديل فارس العيدان بجائزة قيمتها -/200 دينار كويتي لكل منهم ومن المعروف أن حساب «YOU» هو حساب مخصص لفئة الشباب الذين يحولون المكافأة الاجتماعية الشهرية إلى البنك التجاري، حيث

تراجعت أرباح شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية «فيوتشر كيد» في الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 12% سنويا؛ وفق بيان للبورصة أمس الاثنين. سجلت «فيوتشر كيد»

ثلاثة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر الماضي بقيمة 371.41 ألف دينار، مقابل 421.46 ألف دينار في الربع الثالث من عام 2022. وعزا البيان النتائج إلى زيادة الإيرادات التشغيلية نتيجة تحسن إيرادات فروع الشركة والشركات التابعة.

أرباح «فيوتشر كيد» تتراجع 12 في المئة